

هامش

رقم الأبحاث : ١٥٠ / ٢٠٢٠

رقم القرار : ٣٦١ / ٢٠٢٠

تاريخ القرار : ١٥ - ٥ - ٢٠٢٠

تاريخ الورد : ٢٨ - ١١ - ٢٠٢٠

تاريخ القرار : ١٥ - ٥ - ٢٠٢٠

رقم النيابة : ٢٦٤٤٣

رقم التفتيش : ١٥٥

التصنيف : قرار اتهام - اختلاس

أموال عامة - تزوير جنائي - استعمال

مؤثر - المواد المخدرة - ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٢٠٢٠ و ٢٠١٩ عقوبات

### قرار اتهام

ان الهيئة الاتهامية ضد جيل لبناني تحكيم  
الاستئناف الغشقة الرابعة، المؤسسة من  
السفارة، الرئيس فاروق العريضي عند باب  
والمستشارين مار جرجس بوجلافي  
وسيل سرحال،

### لدى التدقيق والمذكرات

وبعد الاطلاع على محتويات جانب النيابة الدائمة  
الاستئنافية ضد جيل لبناني رقم ٢٦٤٤٣ تاريخ  
٢٧ - ١١ - ٢٠٢٠، والذي أكدت فيه على وضوح  
رطل العنق بالاساس تاريخ ١٧ - ١١ - ٢٠١٥ والتعميم

٧٨٣٠٣٠٠

٨١٣٠٣٠٠

٢٢٣٨٧٢٧

٢٠٢٠

الوقت منها الى اعتبار افعال الموقوف عليهم :

[Redacted]

احتجرت بتاريخ ٢١ - ١٠ - ٢٠٠٥ وأوتت  
وجاهاً بتاريخ ٣ - ١١ - ٢٠٠٥ ولم تزل موقوفة

[Redacted]

لبنانية، أوتت غياباً بتاريخ ٣ - ١١ - ٢٠٠٥ ولم تزل

عقارية من تبيك الجنايات المنصوص والمعاقب  
عليها في المواد ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦  
من قانون العقوبات،

على المطالعة بالاساس تاريخ ١٧ - ١١ - ٢٠٠٥  
على القرار الظني الرقم ١٦٨ تاريخ ٢٥ - ١١ - ٢٠٠٥  
الصادر عن حضرة قاضي التحقيق الأول في  
جيب لبنان،

وعلى التحقيقات الأولية والابتدائية  
والتحريات المستندة والادلة والاوراق  
كاملة،

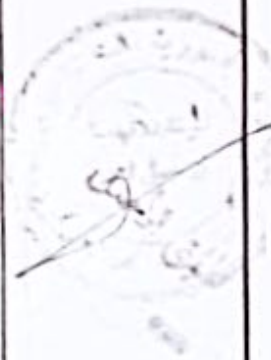
وبنتيجة التحقيق،  
تبين ما يأتي :

اولاً : في الوقائع

أظهرت التحقيقات الأولية انه بتاريخ ٨ -  
٩ - ٢٠٠٥ تقدم الصندوق الوطني للاضمان  
الاجتماعي بشكوى ضد المدعى عليها  
[Redacted] فيها انه تبين  
لادبيرة القنصلية الاداري لدى الصندوق



الوظيفة للضمان الاجتماعي وجود مخالقات  
 في مكتب بتفويض ، حيث تبين للبروتوكول  
 وجود معاملات وهمية تجريبها الوظيفة  
 لدى الصندوق المدعى عليها [REDACTED]  
 التي كانت تمت بإدخال معاملات  
 وهمية غير حقيقية غير موجودة فعلياً  
 على برامج الكمبيوتر مما أدت إلى اختلالات  
 بمبالغ مالية تتعدد قيمتها فرائض  
 المحققات وتقديم تقويم تفصيلي  
 بالاستناد والأدلة ، وقد جاء في التقرير  
 الأدلي أن ثمة زيور غير واقعية وعلى  
 سبيل المثال تسجيل عدد غير منطقي  
 للعهد الطبي الواحد في المعاملة الواحدة  
 لمثل إجاء / ٥٥ / مرة ناضور في المعاملة  
 عينها للمريض فننت في يوم واحد ،  
 وتبين في سياق التحقيق الدعوي  
 إجراء التفتيش الإداري للضمان  
 الاجتماعي مع الموظفين في المكتب التابع  
 له في بتفويض أن المراتب المالي السيد  
 [REDACTED] أنارت بأنها لم توقع  
 على كشوفات حسابات لهذه المعاملات  
 رئيسة المكتب المدعى عليها [REDACTED]  
 [REDACTED] صرحت أنها توقع على  
 عدد من الشيكات على بياض صباح  
 كل يوم عمل عددها حوالي / ١٣ / شيكا  
 ذلك بطلب من المعالجة المدعى عليها  
 [REDACTED] منذ العام ٢٠١٨ ، وفي  
 نهاية كل يوم عمل توقع على كشوفات الحساب  
 اليومية الخاصة بالتقديرات الصحية دون



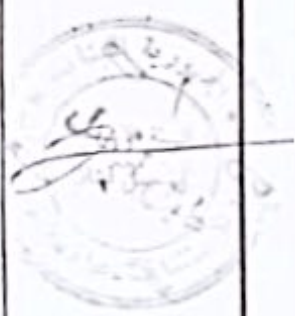
ارغامها بالمعاملات الطائفة لها بطلب أيضا  
 من المدعى عليها [redacted] ، وانها  
 عندما ابلغت بإقتال مكتب بتفريغ اتصالات  
 بالمدعى [redacted] طالبة منها ترك  
 هاتفيها منذ ذلك الوقت التفتيش يتحصل  
 بها حيث انها بتها [redacted] اصبحت  
 خارج البلاد وغار يكثر بعضها [redacted]  
 وقد تبين ان المدعى عليها [redacted]  
 هي التي تقوم بإصدار الشيكات وتلبيها  
 للمضمونين ، وان معلومات ردت الي  
 الصندوق مفادها ان بعض المضمونين  
 لدى مكتب بتفريغ اكتشفوا وجود  
 معاملات استفادة صحية باسمهم  
 دون وجه حق ودون علمهم وجرت  
 تسمية البعض منهم كالمادة [redacted]  
 المدعى عليها [redacted]  
 [redacted] شقيق الأخت أيضا  
 وتبين بعد الاستماع اليها أنها لم يتلها  
 الشيك المحرر لأشركي منها ، انه استناده  
 آخرت ، وتبين وجود معاملات وهمية  
 على اسم المضمونة [redacted]  
 قونيت واستنادات صحية على اسمها  
 دون علمها وبدون وجه حق ، فبرشرت  
 التحقيقات الأولية امام مكتب مكافحة الجرائم  
 المالية و تبيض الأموال بإشراف النيابة  
 العامة المالية بحيث أتمت المدعى عليها  
 لدى [redacted] في التحقيق  
 الأولي امام المكتب المذكور بأنها رئيسة



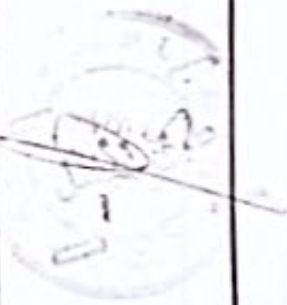
رئيس النيابة العامة  
 [redacted]  
 [redacted]

منسب بتعريف لدى الصندوق الوطني  
 لخدمات الاجتماعيين منذ العام 2011، وأنها  
 كانت تقوم بإكتف من ذلك مهام بسبب  
 النقص في عدد الموظفين، كما لم يكن موجوداً  
 لديهم مكنتة بعد التتورد فكانت تقوم هي  
 بوظيفتها ومن بعدها يفتك ذلك أمين الصندوق  
 وأنها كانت توقع على الكشوفات التي  
 لا تتعدى قيمتها الـ 200,000 ل.ل. دون  
 المعاملة المرتبطة بها، وأن الكشوفات ذات  
 القيمة الأعلى تُرسل إلى رئيس الماركنف  
 في الدورة ليوقع عليها، وأن المدعى عليها  
 لم تكن كانت أحياناً  
 تُرسل لها الكشوفات غير الموقدة من  
 المصنف والمراقب لتوقيعها، وأن  
 المدعى عليها لم تكن على معرفة  
 بالوظائف الخاصة لها وأنها هي من  
 كانت تسلم دفاتر الشيكات وتوقع  
 عليها، كما أن جميع رموز الحواسيب في  
 الدائرة موجودة مع جميع الموظفين لتسهيل  
 العمل، وأن التدقيق في المعاملات من  
 مهام المراقبة ليلى خديصة، وأنها  
 كانت توقع على الشيكات على يرض  
 كما يقوم بناء لطلب المدعى عليها  
 برفية تسهيل العمل في المكتب، ونفت  
 ان تكون قد اختلفت أي مبلغ مالي  
 من الصندوق  
 رغب التحقيق الابتدائي أنكرت المدعى

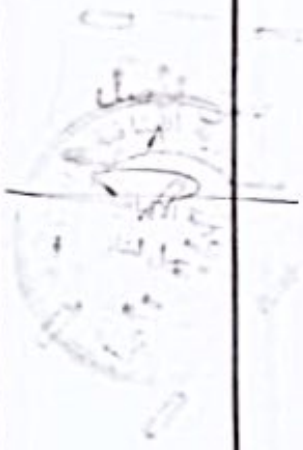
أ.أ.  
2020/10



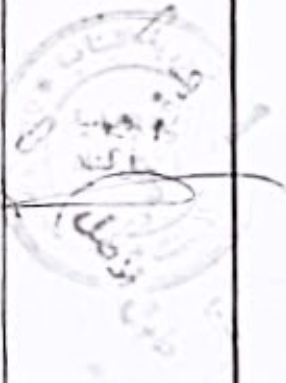
عليها [REDACTED] ما أريد  
 إليها وكررت وأنادتها في التحقيقات  
 الأولى لجهة قيامها بتوقيع الكشوفات  
 دون وجود المعاملات المرتبطة بها  
 وإن المعالجة المدعى عليها [REDACTED]  
[REDACTED] كانت تقوم بإدخال الكشوفات  
 والشيكات على العاصم [REDACTED] وأن الأضحية  
 لديها ختم "يُدفع للاستفيد الأول" وأنه  
 كانا يوقعان على الكشوفات التي هي  
 دون تيممة / [REDACTED] / غير ذلك. بعد دفع  
 قيمتها، وأضافت أنها كانت توقع عدداً من  
 الشيكات على بياض كل صباح وتسلمها  
 للمدعى عليها [REDACTED] التي كانت تتولى  
 إنباف المعاملات وتصفيتها وتعبئة الشيكات  
 والقيمة المتوجبة لأصحابها وكانت هي من  
 تضع ختم "لا يُدفع إلا للاستفيد الأول"  
 كونه كان موجوداً لديها، علماً أنها كانت  
 هي من تسلّم دفاتر الشيكات من  
 المصارف والتي كان بعضها غير مسهورة  
 بوزارة "لا تُدفع إلا للاستفيد الأول"  
 وأدلت بأنها لا تطبع تمبر سبب  
 وجود [REDACTED] / [REDACTED] / معاملة متعلقة بتصفية حقوق  
 المنتسبين ونبها اختلاسات، وأكدت  
 أنها لم تقبض أي شيك عائداً لأفراد عائلتها  
 ولا تعلم سبب عدم إصدار شيكات لهم  
 مسهورة "للاستفيد الأول" بحيث يمكن  
 أخرى من قبضها، وأن المدعى عليها [REDACTED]



عيب من كانت تقوم بإرسال  
 الأكوونات الشهرية للعمال  
 والشيكات المدفوعة والمستحقة  
 عن العاصوب إلى الإدارة العامة  
 وكانت هي توقع بعد فتح الخرف  
 دون أن تدقق بحتواه البرسك  
 بورها إلى الإدارة العامة ،  
 وتبين أنه بتاريخ ١٠ - ١١ - ٢٠٢٥ جرس  
 الاستماع إلى المراقب المالي [redacted]  
 [redacted] المفتش الأول [redacted]  
 على سبيل المعلومات حيث تم استيضاحها  
 عن حضور التوقييد المنظم مع قبل  
 التفتيش الإداري ،  
 وتبين أنه جاء في التوقييد اللاحق  
 لمديرية التفتيش الإداري أنه  
 لا يمكن التوصل إلى رقم نهائي وحقق  
 للمبالغ المختلفة في مكتب بتفريغ  
 نظراً لاستعداد عملية الاختلاس على  
 مدة من الزمن ولعدم وجود أرشيف  
 لجميع المعاملات ورسقاتها، وقد تبين  
 من الدراسة التي أجرتها مديرية التفتيش  
 الإداري للاستنادات الصحية المفروية  
 للمضونين الإفراديين خلال أشهر  
 هذيات وتموز وآب من العام ٢٠٢٥  
 أن قيمة المبالغ المختلفة تبلغ / ٣.٣٠٢.٤٠٨.٨٠٠  
 ل.ل. وهذه القيمة تشكل نسبة / ٧٥%  
 من تقديرات مكتب بتفريغ للمضونين



الإفراديين عن تلك الفتوة، وفي  
المحصلة يمكن اعتبار أن قيمة المبالغ  
المذكورة خلال فترة أشهر من  
شهر نيات وإفادته شهر آب  
من العام ٢٠٥٥ لا تقل عن / ١٥٦,٠٠٠ / دولار  
أسترجع  
وتبين أن المدعى عليها ~~ليست~~  
~~التي~~ لم تعضد في التحقيقات  
الاولية والابتدائية وبقيت متوارية  
عن الأنظار فدمت طبيب مذكرة  
توقيت غيابة بتقها في ٣-١١-٢٠٥٥  
وتبين انه بتاريخ ٢٣-٢-٢٠٢٦ قررت  
الهيئة الاتهامية سبباً للادارة ١٤٠٠ أم.ج.  
التوسع بالتحقيق ومدرسة حق التصديق  
والادعاء بحق المدعى عليها :  
~~بأن المدعى عليها~~  
~~بأن المدعى عليها~~  
بمقتضى جنحتي المادتين ٣٣ معطوفة  
على المادتين (٢) و (١) من القانون  
رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٤-١١-٢٠١٥ والمادة  
١٤ معطوفة على المادة ١٠ من القانون  
رقم ١١٩ تاريخ ١٦-١٠-٢٠٥٠  
بتاريخ ٩-٢-٢٠٢٦ صدر بحقها مذكرة  
توقيف غيابة بالجريمة المذكورة



*(Handwritten signatures and scribbles at the bottom of the page)*

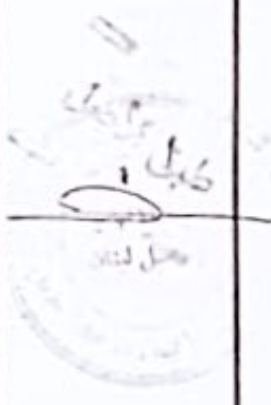
مش

الاسم  
٢٠٥٥/١٥٠

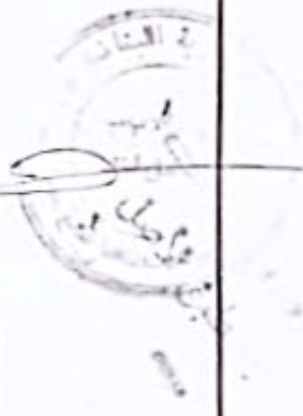
وباستجواب المدعى عليها **[REDACTED]**  
 امام **[REDACTED]** رئيس الهيئة ذاتها  
 انكرت ما ائتم به اليها وصرحت بانها لم  
 تأخذ اية ليرة من صندوق الضمان  
 وأكدت على اموالها في التحقيقات  
 الأولية وانام حضرت قاضي التحقيق  
 الاول وانقضت انها في آخر نهار  
 عند علمت المدعى عليها **[REDACTED]**  
 بحضور التفتيش بعد ما علمتها ما نسب  
 بوجوب الحضور الى مركز الضمان  
 لكنها تخلفت عن الحضور متذرية  
 بانها كانت على البحر في البصرة  
 وصرحت في اليوم التالي واعلمتها  
 بان المفتش طلب معاملات معينة  
 الى المركز الرئيسي في بيروت وصرحت  
 المدعى عليها **[REDACTED]** ان تلك  
 المستندات والمعاملات وانما رفضت  
 ان تطلعها اياها ما علمت بدورها المسؤول  
 في الضمان لسبب ما كرم بالاسم  
 ما علمها الاخص انه يبلغ السيد **[REDACTED]**  
**[REDACTED]** المندوب مع اسين الصندوق  
 بوجوب اقفال مركز الضمان في  
 بيروت وابقاء هواتف الموظفين مفتوحة  
 وانها علمت بان المدعى عليها **[REDACTED]**  
 انتمت اموال الضمان الاجتماعى

١  
 تفتيش  
 المدعى  
 السيد  
 [Signature]

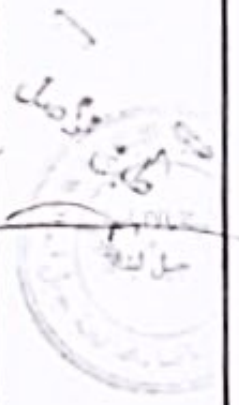
عندما وضعت المنشور الى المركب  
 للتحقيق بالموضوع ، وغور علمها  
 بالامر قامت بالارتباط بالمدرسي عليها  
 [redacted] للضرورة والخضوع  
 للتحقيق لكن الاخرى رفضت الخضوع  
 وان المنزوب [redacted] اتصل  
 امامها بالمدرسي عليها [redacted]  
 وابلغها بوجود الحضر فقالت له  
 « اليوم الغيبة به صارعين وبكرا بلاش »  
 « وانا غالة وشمار يكر بعضه » ،  
 ووضحت بانها لا تطيع القيام بأعب  
 تدقيق اداري وحاسبة مالية دقيقة  
 لتحديد قيمة المال المقتضى ودرية  
 المرتكبين ، لكنها عندما ذهبت الي  
 المفتيش طلبت تعيين فريق وامراء  
 كشف على جميع المعاملات لتحديد قيمة  
 المبالغ المختلفة وكشف المرتكبين ودرياتهم  
 وان اعيه من المضمونين اراعي كانت  
 لم يبلغها بانه لم يتصل بها حقيقة  
 من معاملات الضمان ، واضانت بانها  
 « غاضت » كونها كانت تشتت بالمدرسي  
 عليها ليت [redacted] حينها ان لم  
 تتبلغ من المفتيش ابي شاذية في  
 عملها ، بحيث كانت سهلا للثورة  
 المضمونين توقع يوميا وصباحا على



شيكات لها بياض للدهم عليها  
 [Redacted] لم تدقق في  
 المعاملات التي تقل قيمتها عن  
 ١٠٠٠ / ٩٠ / ١٠٠ (تسعة و ثلاثون مليون  
 ليرة لبنانية) ، وانها علمت في التحقيق  
 لدى الجرائع المالية ان المبلغ المقتدر اختلاسه  
 منذ العام ٢٠٠٤ حتى بداية ايلول من  
 العام ٢٠٠٥ حوالي ١٦٠ / مئة وستون  
 الف دولار أميركي ، وانها اصيبت  
 بشدة لمركز بتغز بين من شهر آذار  
 سنة ٢٠٠٦ ، وثقت ان تكون قد  
 استقارت من اعب مبلغ مالي اختلاسه  
 [Redacted] من المضللات الاجتاعية  
 وان الاطراف كانت تختلف  
 الأموال من المضللات لأن الشيكات  
 الموقعة على بياض كانت بحرفتها  
 كما الختم البعبارة لا يمنع إلا للتفيد  
 الأول ، بحيث كانت تقوم بتعبئة  
 مندرجات الشيك بأرقام لا تعرف إذا  
 كانت صحيحة وتخدم بعبارة لا يمنع  
 إلا للتفيد الأول وقد تكون زورت  
 وبالغت في قيمة المبالغ وفي المصاريف  
 الوهبية المستفيدة ، مضافاً عن ان  
 [Redacted] قد تكون  
 وزورت في المعاملات ما دون ١٠٠ / مليون



ل. ل. التي لم تكن قد تمت فيها، وان  
 المفتشين اعلموها ان الشركة [redacted]  
 حضرت لتقديم معاملة لدى  
 مكتب بتفويضنا على الموظف [redacted]  
 انها قدمت المعاملة في الشهر  
 الماضي وانها لم تكن تعلم بهذا الموضوع  
 ومن هنا بدأ انكشاف الأمر، وان  
 المفتشين لم يعلموها بان شركة الذخيرة  
 من املاك المضمونات، وانكرت ان  
 تكون قد استأجرت من شيكات  
 باسم اقرار بها وانها علمت بهذه الشيكات  
 المشكو منها في التحقيق لدى المفتشين  
 واضانت بانها لم تكن تتأهل للمعاملات  
 انه توقع على الكتوفات التي تحضرها  
 دون المعاملات [redacted]  
 العائدة لهما وان هذا الأمر كان معتمداً  
 منذ تولى قبايلها رئاسة المكتب،  
 وان ليس من وظائفه التدقيق ولا  
 تعرف ذلك، لان الأمور من صلاحية  
 المكتب المالي السيد [redacted]  
 وان [redacted] كانت تصفح المعاملات  
 [redacted] كانت تنظم الشيكات  
 وتدفع للمضمونين وتنقل الكتوفات الى  
 بيوتهم، وانها سارت بها الآلية السابقة  
 التي كانت معتمدة من قبل لفناء وان



والله اعلم بالصواب

القائم

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

سامش

الماسب اذ [redacted] والمدرب المالم  
 [redacted] بتويات الترتيب  
 الماسب في فرع [redacted] ، وانه منذ  
 توليتها لمهامها لم يرض احد للتدريب  
 في فرع [redacted] ، وان كلمة المرور  
 موجودة مع كل الموظفين ، وانها كانت  
 تقع على الشيكات على باضت [redacted]  
 [redacted] لشقتها فيها ركنت انشغالها  
 ولانها راجعت الراكوت [redacted] بشأن  
 النصب في الموظفين فقال لها: «عليك  
 البتسوفي فاسب» وانها نشر هذه  
 العبارة بأن تصرف بلا يتوافق مع  
 القانون والامكام المرعية الإجراء ، وان  
 صلاحيتها كانت بالقياس على الشيكات  
 بعد انصب بقيمة / ٩٠٠٠٠٠٠٠ / تحين  
 مليون ليرة لبنانية ، والكتونات التي  
 تزيد عن / ٩٠٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. كان يقع  
 معها [redacted] حيث مركب المضاد  
 في الدورة ،  
 وانارت المشاهدة [redacted]  
 انها تعلم مراقب مالي في مركب بتفويت  
 منذ العام ٢٠١٨ ، وانها تدقق في كل معاملة  
 وتعارفها بالمعلومات الموجودة على الحاسب  
 وتحويلها الى [redacted] بصفتها  
 مساعدة ، التي تحويلها ببورها الى رئيسة

١١٣  
٢٠١٨



المركب لبيانات الصامخ، وانه **.....**  
**.....** ادبيها كلمة  
 المرور وتطبيقات الوصول المب  
 العاصوب العائد لها، وانه لم يثبت  
 لها اي تلاعب او تزوير في المعاملات  
 وانه لم يراجعها اي عضون او اعي  
 شخص واختك بأنه لم يقبض  
 بول المعاملة او ان شخصاً واه قد  
 قبضها بدلاً منه، وانها علمت بدصول  
 الاختلاس لدى استدعائها، والم  
 التحقيق، ووضحت ان **.....**  
**.....** تطبع الايصالات والنيكات  
 وتأخذها لرؤية المركب **.....**  
**.....** لتوقع عايبها، وانه لم يجس  
 التحقيق في القضية العاصرة بعد  
 مقال مركب بتغيبين، وانها لا تطبع  
 معرفة المبلغ المختلف في المركب المذكور  
 لانه يخرج عن مهامها،

ثانياً، وفي الأدلة  
 تأيدت هذه المقامع بالادعاء العام  
 والادعاء التخصصي وبالتحققات  
 الأولية والابتدائية وتلك المحبرة  
 امام رئيس الهيئة الاتهامية وتقريب  
 الخبره بأنوال المستوفين من



التحقيقات و بالمدد العامة بالاساس  
 و بالقراب الطوب و بعبوات الدورات  
 و التحقيقات و بشريه تقارب المدعى عليها  
 قالنا: في القانون  
 حيث ان الدلة في هذه  
 المرحلة من التحقيق كناية للظن  
 بالمدعى عليها **[REDACTED]**  
 بل هو مندوب بالمها في القاب  
 المظن في وفي اراء الهيئة  
 الاتقارية بجمعها  
 وصية وان فعلت المدعى  
 عليها الموظفة في مركز الضمان  
 الاجتهاد في منع بتفريغ **[REDACTED]**  
 الي **[REDACTED]** لجهة اقامتها  
 في معرض قيامها بوظيفتها بإدارة  
 وجباية وصيانة الأموال العمومية  
 العائدة للمركز المذكور على  
 اقتلاى الاموال العمومية عن  
 طريق التزويد واستعمال  
 المنزول في المتدات الرسمية  
 ينطبق على الجنايات المنصوص

الأمم  
 [Circular stamp with illegible text]

والمعاقب عليهما في المواد ٤٥٩ و ٤٥٩  
و ٤٥٩ و ٤٥٩ من قانون  
العمق بابت ،

وحيث ان نزلنا لجهة ، اذ  
مع علمها بالاشرف على ابقاء المصد

غيب المشروع للاموال التي  
استولت عليها جراء جرائم الفساد

المتمثلة باختلاس المال العام والاشراك  
غيب المشروع ينطبق على اجنحة

تبييض الاموال المنصوص والمعاقب  
عليها في المادة ٣ / معطوفة على

المادتين (١) و (٢) من القانون  
رقم ٤٤ تاريخ ٢٤ - ١١ - ٢٠١٥ ،

وحيث ان الزيادة العممية و  
البينة و غيب المشروعة في

ذمتها المالية و الناتجة عن اختلاس  
للمال العام تنطبق على اجنحة الاشراك

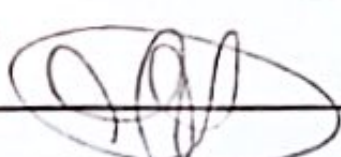
غيب المشروع المنصوص والمعاقب  
عليها في المادة ١٤ / معطوفة على

المادتين ١٢ / و ١١ / من القانون  
رقم ١١٩ تاريخ ١٦ - ١٠ - ٢٠٠٢ ،

رقم ١١٩ تاريخ ١٦ - ١٠ - ٢٠٠٢ ،

وزير العدل



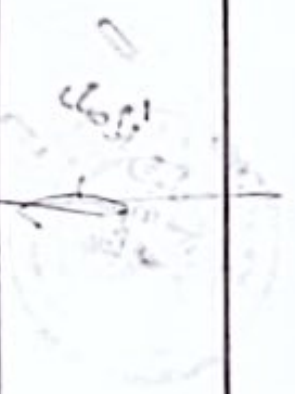


ممش

وحيث ان جرائم اختلاس المال العام عن طريق التزوير واستعمال المرور في المتندات الرسمية هي من الجرائم الاقتصادية التي تفتتت توجيها الملوك البرعي للموظف الرسمي الموقوف به ادارة وحماية وصيانة المال العام بدعم وظيفته عن دعم وإرادة ومعرفة وإتباع التعريف المتعلق للحقيقة في المتندات الرسمية وان اختلاس المال العام

١٥٠ / ٥٥٥

وحيث ان كلجنة جرائم اختلاس المال العام توجب بالضرورة تطبيق مجلب النصوص القانونية الجزائية الواجبة التطبيق على الموظف الرئيسي الذي يعلم على نحو أكيد ويكتشف إقدام الموظف الموقوف على اختلاس المال العام بأغرب وسيلة كانت أما ارتكاب أعب من جرائم الفساد ويتقاضى أو يكتسب أو يوافق ضمناً أو يتوافق أو يتصرف عن اتخاذ الإجراءات الفورية المتفقية والادارية والقانونية كافة بحق لهصاب

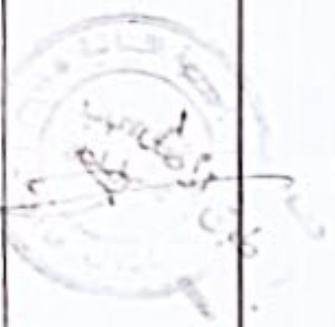


لش

والى ملاحقته ومعالجته اصولاً توصلنا  
 لاستعادة الأموال المقتضية من الناجمة  
 عن جرائم الفساد ودوناً وعطلاً  
 وضراً، اذ يعثب الرئيب المذكور  
 حينها فاعلاً وسيطاً لجرائم الفساد  
 الملتزم منها بعزل عن استفادته  
 من الأموال الناجمة عن جرائم  
 الفساد،

وحيث وان لم يثبت اية اثم المدعى  
 عليها ليدعى **[REDACTED]** على اختلاف  
 ادوال الصناعات الوطنية للضمان الاجتهاد  
 مركز بتفويض من طريق التزوير  
 واستعمال المزور، مثلاً عن انها  
 لم تكن تعلم مطلقاً بارتكابات المروضة  
 الموظفة المدعى عليها **[REDACTED]**  
 لجهة تزويرها المستندات الرسمية  
 واستعمالها واختلاس ادوال المراكز  
 المذكور اذ علمت بهذه المخالفات  
 لولا استدعائها للتحقيق،

وحيث ان قلة احترام المدعى  
 عليها **[REDACTED]** بتزويرها على  
 بياض على الشيكات للرد على عليها  
**[REDACTED]** دون علمها به كانت  
 تزويرية الاطية من تزوير وتزوير



للحقيقة في المتدات الرسمية  
لا يندرج في سياق الماهية  
الجرمية في الجرائم المنسوبة للإرهاب  
عليها **باعتبارها** من  
الجرائم الاقتصادية التي لا تقع  
إركانها بقيام الخطأ الجنائي  
المحدد في المادتين ١٩٠ و ١٩١  
من قانون العقوبات، بل  
بأن أحكام الماهية الجرمية لا  
تتحقق في الجرائم غير الاقتصادية  
التي تقوم على الخطأ الجنائي  
الخاص الذي ينبى لفعل  
الجرم،  
وصيغ بأنه ناسياً لما قبل  
ما تقدم بيانه يقتضي منع المحاكمة  
عن المدعى عليها **باعتبارها**  
بيانات المواد ٥٩ و ٥٩ و ٤٥٩  
و ٤٥٩ من قانون العقوبات  
لعدم كفاية الدليل،  
وحيث بات نعلوها لجهة قلة احتوائها  
في القفيع على بيانات على الشيكات  
على النصف المبني أملاء و أهلها التفت  
في المعاملات والكشوات المتابعة بها



التي هي في حدود قيمة مالية معينة ينطبق على جنة اهالي  
الواجبات الوظيفية المنصوص  
والمعاقب عليها في المادة ١٣٣  
من نذرت العموديات

وحيث انه يقتضي سنداً للحكام  
المادة ١٢١ من القانون رقم ١٨٩ تاريخ  
١٦ - ١٠ - ١٩٥٠ تطبق كتاب الى  
جانب هيئة الخاصة في مصرف  
لبنان بواسطة جانب النيابة العامة  
التبنيية ليمان جويد جميع  
البيانات المصرفية الواردة اليها  
عليها [REDACTED] في  
المصارف في لبنان لمدة ستة  
اشهر من تاريخ صدور هذا  
القانون

وحيث انه يقتضي سنداً للحكام  
المادة ١٢١ من القانون رقم ١٨٩ تاريخ ١٦ - ١٠ - ١٩٥٠  
تطبق كتاب الى امانة  
الجب العقارية المركزية في  
بيروت بواسطة جانب النيابة  
العامة الاستثنائية في جب لبنان  
لوضع اشارة جب احتياطي  
واشارة منع تصرف على جميع العقارات  
المملوكة من المادى عليها [REDACTED]



*[Handwritten signatures and scribbles at the bottom of the page]*

المستأجر [redacted] لصالح القطبية العائنة  
والتبعية عليها من ردد وعطفت  
عوضت لحين صدور حكم نهائي  
عبرهم في هذه الدعوى.

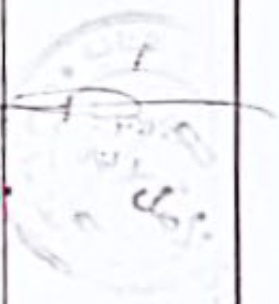
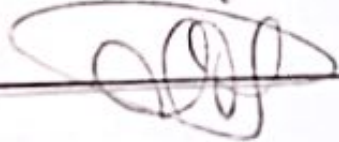
وحيث ثوب المحكمة بالنظر  
بماهية الجبنة التي تقر الخلف  
بمقتضاها بالمدعى عليها [redacted]  
[redacted] وبلادة التوقيف وبلد القفا

منحت في التقريب اخلاء سبيلها  
لقاء كفالة مالية قدرها سبعمائة مليون  
ليرة لبنانية فحين مليون لذلك لضمان  
نعم من الحقوق الشخصية وعشرين  
مليون بالنسبة لضوات الغرامة  
والحضور والتفقات.

لهذه الاسباب :

تتوزع الميراث الاتعمارية بالادراج  
ونفاً وخلصاً للقبار الخلف ما إضافة  
إليه :

1- انقام المدعى عليها [redacted]  
[redacted] المدينة كامل هو يتبعها اعلاه بجنايات  
المواد ٤٥٩ و ٤٥٩ و ٤٥٩ و ٤٥٩ عقوبات  
واجاب عما كتبها امام محكمة الجنابات  
في حين كتابت بل التهمت به واصوات  
تذكرة القاء قبض بحقها وتدريبها التفقات



مش

القائف زينة، والظف بينهما بجذبتين  
 المادتين ٣ / وخطونة عام  
 المادتين (١) و (٢) من القائف  
 رقم ٤٤ تاريخ ٥٤ - ١١ - ١٠٠٠  
 ١٤ / وخطونة بالمادتين  
 ١١ / ١٢ / من القائف رقم ١١٩  
 تاريخ ١٦ - ١١ - ١٠٠٠، واتباع الجنبين  
 بالجنايات للتكشم،

٢ - منع المحاكمة عن المدعى **المادتين**  
**المادتين** المبيته كامل  
 هويتها أثناء جنايات المواد ٣٥٩ و ٣٦٠  
 و ٤٥٩ و ٤٥٤ عقوبات لعدم كفاية  
 الأدلة، والظف فيها بجنحة المادة  
 ٣٧٣ عقوبات - واتباع الجنحة  
 بالجنايات للتكشم، وإخلاء سبيلها  
 لقاء كفالة مالية مقرها خمسين  
 مليون ليرة لضمان متم من  
 الحق الشخصي اضافة بالم  
 عشرين مليون ليرة لضمان  
 الدفوف والثقات والغرامة

٣ - تطيب كتاب بجانب هيئة  
 التحقيق الخاصة في مصرف



رئيس الهيئة العامة للتحقيق

لبيان بواسطة جانب النيابة العامة  
 التمهيدية ليصار الى تجميد جميع  
 الحسابات المصرفية القائمة للردعي  
 عليها ~~التي هي~~ ~~في~~ ~~ال~~ ~~حسابات~~ ~~ال~~ ~~مصارف~~ ~~في~~ ~~لبنان~~ ~~لمدة~~ ~~سنة~~  
 المصارف في لبنان لمدة ستة  
 اشهر من تاريخ صدور هذا القرار  
 وطبيب كتاب بالحي امانة المحل  
 العقاري المركزية بواسطة جانب  
 النيابة العامة الاستثنائية في جب  
 لبنان لوضع اشارة حجب  
 احتياطي و اشارة منع تصريف  
 على جميع العقارات المملوكة من  
 المدعي عليها ~~التي هي~~ ~~في~~ ~~ال~~ ~~حسابات~~ ~~ال~~ ~~مصارف~~ ~~في~~ ~~لبنان~~ ~~لمدة~~ ~~سنة~~  
 لصالح القضية الطاعة وكين  
 صدور حكم مبرم فيعمل  
 ع - اذالتها امام المرجع المختص فانونا بوالحكمة  
 جانب النيابة العامة الاستثنائية  
 من اصدار في غزفة المذاكرة في بعد  
 بتاريخ ١٥ - ٥ - ٢٠٢٦

المنارة / سرحال المتنازع / مولايا و عبد الرحمن / العرضي  
